

الصراع البريطاني الفرنسي على مصر بعد افتتاح قناة السويس (1869 – 1879م)  
*The British - French Conflict Over Egypt after the Opening of Suez  
 Canal (1869- 1879)*

1- يعيش سامية\*، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، (الجزائر)

Yaichsamia1978@gmail.com

2- أ.د. بخوش صبيحة، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، (الجزائر)

Bakhouche.sabiha@ensb.dz

تاريخ الاستلام: 2023 /04/03 تاريخ القبول: 2023 /04/27 تاريخ النشر: 2023 /06/04

ملخص:

كان افتتاح قناة السويس سنة 1869م بداية مرحلة جديدة من الصراع البريطاني الفرنسي على مصر، وهذا بعد تزايد أهميتها الإستراتيجية لها بامتلاكها لأهم طريق تجاري يربط أوروبا بآسيا، وقد تزامن ذلك وبلوغ الامبريالية أوجّها بفعل التطور الصناعي الكبير الذي عرفته الدول الأوروبية، لذلك سعت بريطانيا إلى انتهاج سياسة جديدة في مصر كانت بدايتها بشراء أسهم قناة السويس، ومن ثمّ محاولة التدخل في شؤون مصر بدعوى ضمان مصالح الدائنين الانجليز، وعلى الرغم من تراجع مكانة فرنسا في أوروبا بعد هزيمتها في حرب السبعين ضد ألمانيا سنة 1870م، إلاّ أنها لم تترك لبريطانيا حرية التصرف في مصر، وهكذا أصبحت مصر مسرحاً للتنافس بين أهم قوتين استعماريّتين، مما ترتب عنه تهديد سيادة مصر بفرض رقابة ثنائية ثمّ تكوين وزارة أوروبية، وصولاً إلى عزل والي مصر إسماعيل باشا عن الحكم سنة 1879م. كلمات مفتاحية: مصر، فرنسا، بريطانيا، قناة السويس، الصراع الاستعماري.

## Abstract:

The British - French Conflict over Egypt entered a New Phase with the Opening of the Suez Canal in 1869, after Egypt's strategic importance was increased by its control of the most significant trade route connecting Europe and Asia. And this coincided with the culmination of imperialism due to the great industrial evolution known by the European countries. As a result the United Kingdom attempted to implement a new strategy in Egypt, starting with the purchase of the Suez Canal shares, And then attempting to meddle in Egypt affairs under the pretense of English creditors interests, after losing to Germany in the seventies war in 1870. France's standing in Europe declined, yet it did not grant Britain the freedom to intervene in Egypt. Hence, Egypt became the scene of conflict between the two most significant colonial powers, with led the threaten Egypt's sovereignty by enforcing a bilateral control and then, the establishment of a European Ministry up the Overthrow of Egypt's Governor Ismail pasha in 1879.

**Keywords:** Egypt; France; Britain; Suez Canal; Conflict Colonization.

## مقدمة:

تعد مصر من أبرز المناطق التي عرفت تنافسا بين أكبر قوتين استعماريتين خلال القرن التاسع عشر ميلادي هما: بريطانيا وفرنسا، وازداد صراع النفوذ بينهما أكثر بعد افتتاح قناة السويس سنة 1869م وتنامي أهميتها الإستراتيجية بامتلاكها أهم طريق بحري تجاري في تلك الفترة وبالتالي فالسيطرة على مصر مستقبلا تعني التحكم في قناة السويس والعكس صحيح، وكانت بريطانيا قد أدركت هذا الأمر مبكرا فأقدمت سنة 1875م على شراء أسهم مصر في شركة قناة السويس، والذي اعتبر انتصارا على النفوذ الفرنسي في المنطقة.

كانت صفقة شراء أسهم قناة السويس بداية مرحلة جديدة من التنافس البريطاني الفرنسي على مصر التي تميزت بتدخل مباشر في شؤون مصر الداخلية من خلال البعثات ولجان التحقيق للبحث في الأوضاع المالية للبلاد، ثم تطورت الوضع إلى نفوذ ثنائي بريطاني - فرنسي أملتة

الظروف الداخلية والدولية آنذاك من خلال إقامة نظام الرقابة الثنائية سنة 1876م، ولم تتوقف أطماع هاتين الدولتين عند هذا الحد بل وصلت إلى درجة تعيين وزيرين لهما في الحكومة المصرية وبلغ نفوذهما ذروته بخلع إسماعيل باشا عن حكم مصر عندما أراد أن يقف في وجه التدخل الأجنبي لاستعادة سلطته سنة 1879م.

يهدف هذا المقال إلى إبراز طرق تغلغل بريطانيا وفرنسا في مصر، لذلك تم تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور، أولاً: التنافس الفرنسي البريطاني على مصر قبل 1869م، ثانياً: الصراع بين بريطانيا وفرنسا لشراء أسهم قناة السويس، ثم ثالثاً: أشكال التدخل البريطاني الفرنسي في تلك الفترة، ورابعاً، ازدياد النفوذ الأجنبي وخلق إسماعيل باشا. وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية: ما هي مظاهر التنافس البريطاني الفرنسي على مصر بين 1869 - 1879م؟ وكيف انعكس على مصر؟ للإجابة عن الإشكالية المطروحة اعتمدنا على مصادر ومراجع متنوعة منها: كتاب مصر الحديثة للورد كرومر، والمسألة المصرية لتيودور روتشين، إلى جانب كتب عبد الرحمن الرافعي، ومجموعة أرشيف وزارة الخارجية البريطانية «Foreign Office» «F.O.»، ووثائق وزارة الخارجية الفرنسية «Documents Diplomatiques «Affaire du Canal de Suez» Et «Affaires d'Égypte»».

## 1 - التنافس الفرنسي البريطاني على مصر قبل 1869م:

منذ مجيء الحملة الفرنسية على مصر (1798 - 1801)، بدأ فصل جديد من فصول التنافس الاستعماري بين فرنسا وبريطانيا، وهذه المرة على أرض مصر بعد أن تنبه البريطانيون إلى أهمية موقع مصر الاستراتيجي، ومدى خطورته إذا ما سيطرت عليها دولة أوروبية أخرى<sup>(1)</sup>، لذلك اتبعت بريطانيا منذ مطلع القرن التاسع عشر ميلادي سياسة جديدة تجاه مصر تركز على عدم السماح لأي دولة أوروبية - خاصة فرنسا - من الاستيلاء على أرض مصر أو أن يكون لها نفوذ كبير فيها، وفي الوقت نفسه منع قيام حكومة قوية في هذا البلد والهدف من وراء ذلك ضمان نفوذها السياسي والتجاري في الشرق، مع تأمين طريق لمستعمراتها في الهند<sup>(2)</sup>.

بعد جلاء الفرنسيين من مصر سنة 1801م عملت بريطانيا على مراقبة الأوضاع في مصر والتدخل بين الحين والآخر في شؤونها الداخلية إلى درجة أنها رغبت في عودة المماليك إلى السلطة تحت

(1) محمد رفعت، تاريخ مصر السياسي في الأزمنة الحديثة، ج1، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1934، ص 62.

(2) عبد الرحمن الرافعي، تاريخ الحركة القومية، ج2، مطبعة السعادة، مصر، 1958، ص 211.

نفوذها، لكن وصول محمد علي باشا<sup>(1)</sup> سنة 1805م إلى الحكم في مصر أخلط حسابات الحكومة البريطانية<sup>(2)</sup>، التي عملت على تحريض السلطان العثماني عليه واقتراح تعيين أحد زعماء المماليك محمد الألفي في مكانه لكن دون جدوى. لدرجة أنّ الإنجليز قاموا بإرسال حملة عسكرية إلى مصر بقيادة الجنرال فريزر Fraser سنة 1807م لكن نتیجتها الفشل في نهاية الأمر<sup>(3)</sup>.

تمثل فترة حكم محمد علي باشا عصر التفوق الفرنسي، إذ كانت فرنسا الحليف الأوربي لمصر ويظهر ذلك من خلال التعاون بينهما في جميع المجالات من الجيش إلى البعثات العلمية، وهذا ما كان مصدر انزعاج لبريطانيا<sup>(4)</sup> ويرجع سبب ميل محمد علي باشا لفرنسا إلى العداء الذي أظهرته بريطانيا له منذ بداية حكمه ومحاولتها مساعدة المماليك للعودة إلى الحكم في مصر<sup>(5)</sup>.

تجلى الصراع بين فرنسا وبريطانيا في مصر خلال فترة حكم محمد علي باشا، من خلال السعي لإقامة مشاريع فيها، ففي الوقت الذي عرضت عليه الأولى مشروع قناة السويس لربط البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط اقترحت الثانية مشروع سكة حديد بين السويس والقاهرة لإحياء الطريق البري عبر الصحراء<sup>(6)</sup>، غير أنّ والي مصر رفض المشروعين معا لأنّه لا يريد أن تكون مصر معبرا فرنسيا أو بريطانيا وخوفا من التدخل الأجنبي في البلاد<sup>(7)</sup>.

(1) محمد علي باشا(1769 - 1849م): والي مصر من 1805م إلى 1848م، ظهرت في عهده مصر الحديثة بعد الإصلاحات التي قام بها، ومؤسس الأسرة العلوية التي حكمت مصر (1805 - 1952م). للمزيد أنظر:

عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج6، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، (د، ت)، ص 92 - 93.

(2) عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، ج4، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1998، ص 16.

(3) عبد العزيز رفاعي، انتصار مصر في رشيد، دار القلم، القاهرة، 1962، ص 5.

(4) محمد عبد الستار البدري، المواجهة المصرية الأوروبية في عهد محمد علي، دار الشروق، ط1، القاهرة، 2001، ص 62.

(5) رنيه قطاوي وجورج قطاوي، محمد علي وأوروبا، ترأفريد بلوز، دار المعارف، مصر، 1952، ص 49.

(6) عمر عبد العزيز عمر، "الطريق البري ومشروع الخط الحديدي في عهد محمد علي"، مصر الحديثة، دار الكتب والوثائق القومية، المجلد 3، العدد 3، 2004، ص 157.

(7) عبد العزيز محمد الشناوي، قناة السويس والتيارات السياسية التي أحاطت بإنشائها، ج1، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1971، ص 57.

وبعد وفاة محمد علي باشا تولى عباس حلي الأول<sup>(1)</sup> الحكم الذي عُرفَ بكرهيته للأجانب فتراجع النفوذ الفرنسي بشكل كبير من خلال إقالته لعدد كبير من الموظفين الفرنسيين، وبالمقابل ذلك ازداد النفوذ الإنجليزي خاصة بعد منح امتياز خط سكة حديد القاهرة السويس لبريطانيا سنة 1851م وذلك لقاء مساندها للباشا لدى الباب العالي في مواجهة المؤامرات التي كانت يدبرها أقرباؤه لعزله من الحكم<sup>(2)</sup>.

وبوصول محمد سعيد باشا<sup>(3)</sup> للسلطة سنة 1854م، عاد النفوذ الفرنسي إلى مصر من جديد وذلك من خلال منح امتياز حفر قناة السويس لصديقه الفرنسي فرديناند دي لسبس<sup>(4)</sup> في 30 نوفمبر 1854م، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت مسألة قناة السويس ميدانا للتنافس بين فرنسا وبريطانيا، حيث بذلت هذه الأخيرة من خلال سفيرها في الأستانة جهودا لمنع تصديق السلطان العثماني على فرمان امتياز حفر قناة السويس، لأنه كان شرط أساسي للانطلاق في عمليات الحفر<sup>(5)</sup>.

قدّمت الحكومة البريطانية حُجَجًا عديدة تُبَيِّنُ فيها موقفها المعادي للمشروع، منها أنّه خيالي غير قابل للتطبيق على أرض الواقع، إلى جانب أنّ تكلفته باهظة ولا تستطيع مصر تحملها، ومن الناحية السياسية أنّ مشروع قناة السويس سيهدد سلامة أراضي الدولة العثمانية حيث يرمي إلى انفصال

(1) عباس حلي الأول (1813 - 1854م): هو ابن طوسون بن محمد علي، تولى الحكم من (1848-

1854م)، عُرفَ بكره للأجانب، وتربى تربية شرقية لا يتكلم أي لغة أوروبية، وجد مقتولا في أحد قصوره وتعدد الروايات عن الحادثة. للمزيد أنظر: آرثر جولد شميث، قاموس تراجم مصر الحديثة، تر عبد الوهاب بكر، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، القاهرة، 2003، ص 430.

(2) محمد فؤاد شكري: مصر والسودان، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2011، ص 34.

(3) محمد سعيد باشا (1822 - 1863م): والي مصر من 1854 إلى 1863م، هو الابن الرابع لمحمد علي، تلقى تعليمه على يد مستشرق فرنسي كونيغ، أتقن اللغة الفرنسية وتأثر بالحضارة الأوروبية، في عهده بدأ التغلغل الأجنبي والنفوذ القنصلي لضعف شخصيته. للمزيد أنظر: آرثر جولد شميث، المرجع السابق، ص ص 326 - 327.

(4) فرديناند دي لسبس (1805 - 1894م): دبلوماسي فرنسي، ينتهي إلى عائلة امتهن أفرادها العديد من الوظائف الدبلوماسية، نشأت صداقة بينه وبين محمد سعيد عندما كان نائب قنصل الإسكندرية، ارتبط اسمه بمشروع قناة السويس بعد منحه امتياز حفرها في سنة 1854م، وبفضله ازداد النفوذ الفرنسي في مصر. للمزيد أنظر: نفسه، ص 606.

(5) محمد مصطفى صفوت، انجلترا وقناة السويس (1854 - 1956م)، المكتبة التجارية الكبرى، (د، م)، (د، ت)، ص ص 26 - 27.

مصر عنها، لكن الأسباب الحقيقية لمعارضة بريطانيا للمشروع هو خوفها من استيلاء فرنسا على مصر وبالتالي تهديد الممتلكات البريطانية في الهند<sup>(1)</sup>.

حاول فرديناند دي لسبس إقناع بريطانيا بأهمية المشروع باستخدام خبرته الدبلوماسية، وفي الوقت نفسه الحصول على موافقة الباب العالي لكنه فشل في ذلك، فأراد المضي في المشروع دون أن يهتم بالمعارضين له إذ صرح في إحدى رسائله: "سأرفع الستار عن الفصل الأخير، ولن أضيع الوقت في مفاوضات غير مجدية مع الأتراك"<sup>(2)</sup>، وفي أول خطوة له في 15 ديسمبر 1858م أعلن عن تأسيس شركة قناة السويس العالمية والتي ستولى تنفيذ المشروع<sup>(3)</sup>. تنفيذا لذلك انطلقت عملية حفر قناة السويس في 25 أبريل 1859م، وواصلت فيها الحكومة البريطانية معارضتها للمشروع ومحاولتها عرقلة العملية بالضغط على الدولة العثمانية تارة، وتهديد محمد سعيد باشا بعزله تارة أخرى وفي هذه المرة تدخل إمبراطور فرنسا نابليون الثالث<sup>(4)</sup> بشكل رسمي، ووجهت تعليمات للسفير الفرنسي في الأستانة للحصول على موافقة السلطان العثماني على امتياز قناة السويس<sup>(5)</sup>.

في 19 مارس 1866م صدر فرمان الدولة العثمانية بالتصديق على مشروع قناة السويس<sup>(6)</sup> وانتهت أعمال الحفر في 15 أوت 1869م بعد أن التقت مياه البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر واستغرق إنجاز قناة السويس عشر سنوات وستة أشهر وعشرين يوماً<sup>(7)</sup>.

(1) عبد العزيز محمد الشناوي، المرجع السابق، ص ص 139 - 140.

(2) Ferdinand de Lesseps, *Lettres, Journal et Documents*, T2, Librairie Académique Didier et C<sup>ie</sup> Libraires-éditeurs, Paris, p 309.

(3) تأسست شركة قناة السويس بعد أن طرحت أسهما للاكتتاب، ومعظم الأسهم كانت موزعة بين فرنسا بنسبة 52%، ثم تليها مصر بنسبة 44%. للمزيد أنظر: عبد العزيز محمد الشناوي، المرجع السابق، ص ص 249 - 251.

(4) نابليون الثالث (1808 - 1873م): هو ابن أخ نابليون بونابرت، تولى الحكم (1852 - 1871م)، انهزم أمام الجيش البروسي في معركة سيدان 1870م، مما أدى إلى ثورة ضده وخلعه سنة 1871م. للمزيد أنظر: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، الموسوعة العربية الميسرة، مج 7، المركزية العصرية، ط3، بيروت، 2009، ص ص 340 - 341.

(5) محمد طلعت حرب، قناة السويس، مطبعة الجريدة، 1910، (د، م)، ص ص 77 - 79.

(6) محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، دار النفاثس، ط1، بيروت، 1981، ص 571.

(7) سامي صالح محمد الصياد، الصراع البريطاني - الفرنسي على مشروع قناة السويس 1854 - 1869م، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم تاريخ، جامعة بغداد (العراق)، 2006، ص 317.

في 17 نوفمبر 1869م افتتحت قناة السويس في حفل ضخم حضره ملوك وأمراء أوروبا وأبرز الشخصيات السياسية والاقتصادية آنذاك، وبلغت تكلفته بأكثر من مليون ونصف مليون جنيه<sup>(1)</sup> والغريب في الأمر أنّ الغرب أرجع كل الفضل والجهود في نجاح مشروع قناة السويس إلى المسيو دي لسبس وفرنسا وتجاهل دور مصر وشعبها في ذلك، على الرغم من أنّ تكاليف شق قناة السويس التي قدرت بأكثر من 16 مليون جنيه إسترليني أربكت خزينة الحكومة المصرية وساهمت في تفاقم أزمة الديون بالبلاد<sup>(2)</sup>.

اكتسبت مصر بافتتاح قناة السويس موقعا متميزا على خريطة العالم، إذ أصبحت يمر عبر أراضيها أقصر طريق تجاري يربط بين أوروبا وآسيا، واعتبرت قناة السويس مفتاح البحر المتوسط وبابا للتوسع الاستعماري في شرق إفريقيا، فازدادت الأطماع الاستعمارية نحو مصر وقناة السويس خاصة لدى أكبر قوتين استعماريّتين في تلك الفترة هما فرنسا وبريطانيا<sup>(3)</sup>.

بعد 1869م شهدت القارة الأوروبية تحولات اقتصادية وسياسية هامة، حيث عرفت تطورا صناعيا ترتب عنه الحاجة إلى المواد الأولية وأسواق جديدة لتصريف المنتجات الصناعية، مما أدى إلى اشتداد الحركة الاستعمارية على إفريقيا وآسيا، وفي الوقت نفسه تغير موازين القوى في أوروبا بعد هزيمة فرنسا أمام ألمانيا سنة 1870م وتراجع مكانتها في أوروبا مما أثر على النفوذ الفرنسي في مصر<sup>(4)</sup>. ساهمت التطورات الجديدة في تغيير سياسة بريطانيا تجاه مصر، فبعدها كانت تعارض بقوة مشروع قناة السويس صارت تسعى للسيطرة على القناة بحيث أصبحت تمثل خطا دفاعيا أساسيا لمستعمراتها في الهند وتمثل نقطة انطلاق لإنشاء إمبراطورية في إفريقيا، وبالتالي تكون قناة السويس قد ساعدت على ولادة الامبريالية البريطانية، وستعرف مصر مرحلة جديدة من تاريخها السياسي والاقتصادي<sup>(5)</sup>.

(1) محمود الشراوي، "مائة سنة على قناة السويس"، المجلة، العدد 28، 01 أبريل 1959، القاهرة، ص 122.

(2) السيد حسين جلال، الصراع الدولي حول استغلال قناة السويس (1869 – 1882م)، الهيئة المصرية للكتاب، ط1، الإسكندرية، 1979، ص 52.

(3) عبد الرؤوف أحمد عمرو، قناة السويس في العلاقات الدولية (1869 – 1883م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب (د،م)، 1978، ص 5. وأنظر الملحق 1

(4) السيد حسين جلال، المرجع السابق، ص ص 143 – 144.

(5) محمد صبري، الإمبراطورية المصرية في عهد إسماعيل والتدخل الأنجلو فرنسي (1863 –

1879م)، ترناجي رمضان عطية، ج 1، المركز القومي للترجمة، ط1، القاهرة، 2010، ص ص 232 –

## 2 - الصراع بين بريطانيا وفرنسا لشراء أسهم قناة السويس:

عرفت مصر منذ عهد سعيد باشا مشاكل مالية أدت بها إلى عقد أول قرض خارجي في تاريخ مصر سنة 1862م<sup>(1)</sup>، ثم ازدادت الأمور سوءًا في عهد خليفته إسماعيل باشا<sup>(2)</sup> الذي عُرفَ بإسرافه وبذخه، حيث ارتفعت ديون مصر إلى واحد وتسعين مليون جنيه إسترليني في نهاية حكمه سنة 1879م بعدما كانت في عهد من سبقه تقدر بإحدى عشر مليون جنيه إسترليني<sup>(3)</sup>.

بدءًا من سنة 1875م أصبحت خزينة الدولة المصرية فارغة، وكان على والي مصر أن يدفع في شهر ديسمبر القسط الأول من الديون الواجب عليه، ولم يجد ما يرهنه من موارد البلاد إلا أسهم قناة السويس التي تبلغ حوالي 176 ألف سهم، ومن هنا جاءت فكرة رهن أو بيع هذه الأسهم للاستفادة منها<sup>(4)</sup>.

مع مطلع شهر نوفمبر انطلقت المفاوضات بين الحكومة المصرية وأحد المصرفيين الفرنسيين ادوارد ديرفيو Edouard Dervieu - الذي كان على معرفة كبيرة بالحالة المالية للبلاد - بخصوص صفقة أسهم قناة السويس، وتوصل الطرفان إلى اتفاق شفهي يقضي ببيع الأسهم مقابل مبلغ 92 مليون

---

(1) كان سبب لجوء سعيد باشا للاقتراض هو دفع ثمن الأسهم التي اشتراها من قناة السويس. للمزيد أنظر: محمود متولي، "الدين المصري العام، دراسة في التاريخ الاقتصادي (1854 - 1943)", المؤرخ

العربي، الأمانة العامة لإتحاد المؤرخين العرب (بغداد)، العدد 43، السنة 16، 1990، ص 53.

(2) إسماعيل باشا (1830 - 1895م): هو ثاني أبناء إبراهيم باشا وحفيد محمد علي، تولى حكم مصر من 1863 إلى 1879م، عرف عهده تحولات اقتصادية وسياسية أثرت على مستقبل مصر، منها: نيله لقب خديو مصر وتغيير نظام الوراثة لأكثر أبنائه بعدما كان لأكثر أبناء العائلة العلوية، إلى جانب ذلك شهد عصره بداية التنظيمات الدستورية والنيابية بتأسيس مجلس الشورى للنواب سنة 1866م، كما عانت مصر خلال حكمه من أزمة مالية حادة بسبب كثرة الديون، تمّ عزله سنة 1879م، ثمّ غادر مصر متجها نحو إيطاليا بعدها قصد الأستانة وتوفي هناك سنة 1895م. للمزيد أنظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، المرجع السابق، ج1، ص 190 - 191.

(3) الياس الأيوبي، تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا (1863 - 1879م)، مج2، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1923، ص 254. وأنظر أيضا:

- Landes David S, Bankers and Pashas, Heinemann, London, 1958, p 128.

(4) محمد صبري، المرجع السابق، ص 247.



فرنك<sup>(1)</sup>، ولم يبق إلا تدبير المال اللازم من الجانب الفرنسي، لكن بريطانيا أعربت عن طريق وزير خارجيتها اللورد داربي إلى القائم بأعمال فرنسا في لندن عن معارضتها للصفقة، وأن لبلادها لها مصالح بالقناة وستبدل كل ما في وسعها لكي لا تقع في يد أي دولة أوروبية أخرى<sup>(2)</sup>.

سعيًا منها لإيقاف الصفقة تحركت الحكومة البريطانية بسرعة بإرسالها برقية لقنصلها في مصر الماجور ستانوتون Major General Stanton، لمنع حصول أي اتفاق بين إسماعيل باشا ورجال الفرنسيين الذي يمثلهم المسيو ديرفيو هذا من جهة، ومن جهة أخرى قام رئيس الوزراء البريطاني بنجامين ديزرائيلي<sup>(3)</sup> الذي كان متحمسًا لشراء الأسهم بإقناع مجلس الوزراء في 17 نوفمبر 1875م بأهمية الصفقة للبلاد<sup>(4)</sup>، ثم انطلقت في اليوم التالي المفاوضات بين القنصل البريطاني وممثلي الحكومة المصرية حول شراء أسهم القناة، وتوصل الطرفان إلى إتمام الصفقة في مقابل أربعة ملايين جنيه إسترليني أي مائة مليون فرنك، ووقع عقد بيع الأسهم في 25 نوفمبر من طرف وزير مالية الحكومة المصرية إسماعيل صديق المفتش والقنصل البريطاني ستانوتون نائبًا عن الحكومة البريطانية<sup>(5)</sup>.

تميزت صفقة بيع أسهم القناة بالسرية وسرعة التنفيذ، إذ استغرقت عشرة أيام فقط من 16 نوفمبر إلى 25 نوفمبر 1875م وهذا بسبب منافسة فرنسا لبريطانيا في المسألة<sup>(6)</sup>، وبروز دور رئيس الوزراء البريطاني ديزرائيلي في الصفقة، الذي استطاع اقتراض المبلغ المخصص لشراء الأسهم من صديقه البارون روتشيلد باسمه الشخصي لأن البرلمان البريطاني كان في عطلة ولا يمكن انعقاده،

(1) عبد الرحمن الراجعي، عصر إسماعيل، ج1، دار المعارف، ط4، (د.م)، 1987، ص 59. وأنظر أيضا:

- Charles Lesage, *L'Achat des Actions de Suez*, Librairie Plon, Paris, 1906, p 225.

(2) Documents Diplomatiques "Affaire du canal de suez", novembre 1875: Gavard à Duc Decazes, 20/11 / 1875, pp 203-204.

(3) بنجامين ديزرائيلي Benjamin Disraeli (1804 – 1881م): سياسي و كاتب بريطاني، من أصل يهودي اعتنق أبوه النصرانية وتنصر الإبن كذلك، من أنصار التوسع الاستعماري، أصبح رئيسًا للوزراء (1867 – 1868م) ثم للمرة الثانية (1874 – 1880م). للمزيد أنظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، المرجع السابق، ج2، ص ص 739 – 740.

(4) Charles W.Hallberg, *The Suez Canal Its History and Diplomatic Importance*, Columbia University Press, London, 1931, p241.

(5) عبد الرحمن الراجعي، المرجع السابق، ص ص 60 – 61. وأنظر الملحق رقم 2.

(6) السيد حسين جلال، المرجع السابق، ص 354.

وحتى إذا انعقد ستخرج الصفقة إلى العلن عندما يتم تداولها في البرلمان، وهو ما كان يرفضه دزرائيلي<sup>(1)</sup>.

يمكن اعتبار الصفقة انتصارا للسياسة البريطانية في مصر، وقد ساهم في ذلك عاملان أساسيان هما تماطل المالىين الفرنسيين في جمع المال المطلوب لشراء الأسهم مما جعل الصفقة تفشل بقيادة المسيو درفيو، والعامل الثاني يرجع إلى تخوف الحكومة الفرنسية وعلى رأسها وزير خارجيتها الدوق ديكاز Duc Decazes من رد فعل بريطانيا في حال شراء الأسهم، معللاً بأن الظروف الداخلية والخارجية التي تعيشها فرنسا غير ملائمة بعد هزيمتها أمام ألمانيا سنة 1870م<sup>(2)</sup>.

يعود قبول إسماعيل باشا العرض البريطاني بدون تردد إلى حاجته الماسة إلى المال في أقرب وقت، إذ لم ينتظر المفاوضات التي كانت بينه وبين المسيو ديرفيو على ما يبدو فأراد الانتقام من رجال المال الفرنسيين الذين أرادوا أن يفرضوا عليه شروطا قاسية ومهينة<sup>(3)</sup>، لكن في كل الأحوال عبّر عن إحساسه بالمرارة لتفريطه في الأسهم في حديث له مع القنصل البريطاني قائلاً: "هذه أهم صفقة عقدتموها وستعود عليكم بفوائد مالية وسياسية، لكنها أسوأ حادث بالنسبة لنا"<sup>(4)</sup>، بينما كان نجاح صفقة أسهم القناة مصدر افتخار لدزرائيلي، واصفاً ذلك في الخطاب الذي أرسله إلى الملكة فكتوريا في 24 نوفمبر 1875م قائلاً: "... أصبحت الأسهم ملكا لك يا سيدتي، وأنّ الفرنسيين غلبوا على أمرهم بعد أن بذلوا جهودهم... ولقد قدم دي لسبس في آخر لحظة عرضا مغريا للخديوي، ولو نجح لأصبحت القناة ملكا لفرنسا ولأغلقتها أمام انجلترا"<sup>(5)</sup>.

وأوضح دزرائيلي أنّ شراء أسهم القناة كان لاعتبارات سياسية بالدرجة الأولى، وهذا ما أكدته جريدة التايمز في إعلانها عن الصفقة للرأي العام البريطاني يوم 26 نوفمبر 1875م، حيث لا يمكن أن تفصل الحكومة البريطانية شراء أسهم قناة السويس عن مستقبل علاقة بريطانيا بمصر<sup>(6)</sup>، وفي نفس السياق كتب المؤرخ الفرنسي ليساج قائلاً: "... ابتهج الشعب البريطاني لهذه الصفقة لأنها تمثل

(1) محمد مصطفى صفوت، المرجع السابق، ص 58.

(2) عبد الرحمن الرافي، المرجع السابق، ص ص 62 - 63.

(3) محمد مصطفى صفوت، المرجع السابق، ص 52.

(4) مصطفى الحفناوي، قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة، ج1، مطبعة مصر، (د، م)، 1952، ص ص 406 - 407.

(5) محمد مصطفى صفوت، المرجع السابق، ص 59.

(6) تيودور رتشين، تاريخ المسألة المصرية (1875 - 1910م)، ترعيد الحميد العبادي ومحمد بدران،

مطبعة لجنة التأليف والترجمة، ط2، القاهرة، 1936، ص 9.

انتصارا على منافس كبير - أي فرنسا. ففي وقت قصير ستسيطر بريطانيا على شركة قناة السويس بأكملها، وستصبح صاحبة الكلمة العليا في وادي النيل وحتى في مصر كلها...<sup>(1)</sup>.

أثارت صفقة الأسهم صدى كبيرا في أوروبا واختلفت ردود الفعل بين مؤيد ومعارض، وبالنسبة لفرنسا كان الحزن والحسرة هي المشاعر التي سيطرت على الفرنسيين حتى أنها ذكرتهم بهزيمتهم أمام ألمانيا، وعبرت الصحف الفرنسية عن عدم رضاها من سياسة الحكومة الفرنسية تجاه الصفقة ووجهت انتقاداتها إلى الدوق ديكاوزير خارجيتها لدرجة أنها طالبته بالاستقالة، أما الحكومة الفرنسية اعتبرت ما قامت به بريطانيا خطوة تمهيدية لاحتلال مصر من خلال التدخل في شؤونها المالية، لكن نفي اللورد دربي للسفير الفرنسي أن يكون لبريطانيا نية للتدخل في الشؤون الداخلية لمصر<sup>(2)</sup>.

لم تكن صفقة شراء الأسهم من طرف بريطانيا مجرد صفقة تجارية عادية، بل كانت لها أبعاد لكل الأطراف التي كانت لها صلة بها: مصر، فرنسا، بريطانيا، فبالنسبة لمصر فالصفقة لم تحل أزمتهما المالية بل أجلتها لوقت قصير جدا فقط<sup>(3)</sup>، كما أنها فقدت كل الأسهم التي ترمز إلى ملكيتها لقناة السويس والتي هي جزء لا يتجزأ من أراضيها، وإن امتلاك بريطانيا لـ 44 % من أسهم شركة القناة سيفتح مرحلة جديدة من التنافس البريطاني الفرنسي على مصر والتي سنراها تزداد في الفترة التي تلت سنة 1875م، فمئذ تلك الصفقة النفوذ في مصر سيكون لصالح بريطانيا على حساب فرنسا<sup>(4)</sup>.

وفي هذا الشأن كتب الصحفي الفرنسي الميسو شارل مازاد أياما قليلة من حصول الصفقة في مجلة العالمين شهر ديسمبر 1875م قائلا: "...نعم بالتأكيد هو عمل سياسي بحت ... لأنه في الأخير إذا لم يكن احتلالا لمصر فهو خطوة أولى نحو ذلك، فبعد أن أعطت بريطانيا لعميل يحتاج أكثر من 100 مليون فرنك لتسوية ديونه، فستأتي مرة أخرى لتقرضه، وبالطبع سيحتاج إلى تعهدات و ضمانات أخرى، وهكذا بعد أن فعلت كل شيء من أجل إفشال مشروع القناة، غيرت سياستها فجأة وتحولت للعمل على امتلاكها..."<sup>(5)</sup>.

(1) Charles Lesage, Op.cit, pp 143-144.

(2) من بين الدول التي رحبت بالصفقة: ألمانيا نكاية في فرنسا، إيطاليا وبلجيكا، أما روسيا فكان من المعارضين لها باعتبارها حليفة فرنسا. للمزيد أنظر: السيد حسين جلال، المرجع السابق، ص 395 - 399.

(3) عبد الرحمن الرفاعي، المرجع السابق، ص 64.

(4) السيد حسين جلال، المرجع السابق، ص 407.

(5) CH de Mazade, "Chronique de La Quinzaine", **Revue des deux Mondes**, Tome

Douzième, Année Troisième, 1875, pp 700-701.

في نهاية الأمر أصبحت ملكية أسهم شركة القناة أوروبية، تشارك فيها أكبر دولتين استعماريتين في أوروبا هما: فرنسا بنسبة 52%، وبريطانيا بـ 44%، والباقي من نصيب الدول الأوروبية الأخرى، وأدى ذلك إلى أنّ كل دولة أصبحت تراقب سياسة الدولة الأخرى في المنطقة، وتتنافس معها خوفاً من انفراد إحداهما بالنفوذ في مصر<sup>(1)</sup>، كما اعتبرت خطوة لتدخل بريطانيا في شؤون مصر والتخطيط للاستيلاء عليها مستقبلاً<sup>(2)</sup>.

### 3 - أشكال التدخل البريطاني الفرنسي في مصر:

#### أ - لجنة كيف سنة 1875م:

في أواخر شهر أكتوبر 1875م، طلب إسماعيل باشا من الحكومة البريطانية إرسال خبيرين حكوميين لمساعدة وزير ماليته لإصلاح الإدارة المالية في مصر، ولكن بريطانيا لم ترد على طلب الوالي إلا بعد شرائها أسهم قناة السويس وعوض أن تبعث بالموظفين المطلوبين أرسلت بعثة خاصة تتكون من خمسة موظفين على رأسهم ستيف كيف Stephen Cave عضو مجلس العموم البريطاني لإجراء تحقيق حول أوضاع مصر المالية<sup>(3)</sup>، ووضعت الحكومة البريطانية تعليمات وأهداف للمستركيف حول مهمته تمثلت في التشاور مع إسماعيل باشا في ما يخص المساعدة الإدارية التي يطلبها، إلى جانب ذلك الحصول على المعلومات عن مصر لصالحه ولصالح بريطانيا أيضاً<sup>(4)</sup>.

ومنذ وصول البعثة إلى مصر في 16 ديسمبر 1875م، انقسمت حاشية إسماعيل باشا وحكومته إلى معسكرين: معسكر بريطاني ومعسكر فرنسي لكل منهما مؤيدوه من سياسيين ودبلوماسيين. فكانت المنافسة بينهما سببا في عدم التوصل لإيجاد حل للمشاكل المالية لصالح مصر والدائنين<sup>(5)</sup>.

(1) نبيل عبد الحميد سيد أحمد وآخرون، مصر للمصريين "مائة عام على الثورة العربية"، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، (د.م)، 1981، ص 18.

(2) عبد الرحمن الرافي، المرجع السابق، ص 65.

(3) أعضاء البعثة هم: الكولونيل ستوكس Stocks وفكتور بكلي Victor Buckley الموظف بوزارة الخارجية ومهمته أن يكون سكرتيراً دبلوماسياً للبعثة، وهو ايت W.H.White نائب المحاسب العام بوزارة الحربية ليكون سكرتيراً مالي، وتيلور A.C.Taylor الموظف في الإدارة المالية لوزارة الخارجية ومهمته أن يكون ملحقاً للبعثة. للمزيد أنظر:

-F.O.407/7, M R Cave's Special Mission to Egypt 1875-1876, N°10, The Earl of derby to Mr Cave, December 6<sup>th</sup> 1875.

(4) محمد صبري، المرجع السابق، ص 262.

(5) Charles Lesage, Op.cit, p 210.

كان مصير بعثة كيف الفشل بسبب رفض إسماعيل باشا اقتراحها للإشراف على مالية مصر من جهة، ومن جهة أخرى معارضة فرنسا لها، ونتج عنها فقط موافقة الوالي على تعيين ريفرس ولسن Rivers Wilson مستشارا ماليا، والذي كان يعمل مراقبا عاما في إدارة الدين الوطني الإنجليزي، كما أرسلت الحكومة الفرنسية المسيو فيليه Villet مستشار ماليا لكي لا تنفرد بريطانيا بالتدخل في شؤون مصر<sup>(1)</sup>.

في ذلك الوقت عُرضَ على إسماعيل باشا مشروعين ينافسان بعضهما البعض، فالمشروع الأول قدّمه المستر ولسن يتضمن تكوين لجنة لمراقبة المالية في مقابل توحيد الدين كله وخفض فائدته على نحو ما اقترحه المستر كيف أما المشروع الثاني الذي وضعه المسيو فيليه فنصّ على إنشاء لجنة للدين العام يديرها ثلاثة مفوضين، ولن يكون لها الإشراف على مالية البلاد، بل تكون وظيفته استلام الإيرادات لحساب الدائنين وذلك بعد تجميد وتوحيد كافة الديون<sup>(2)</sup>.

انحاز والي مصر إلى المشروع الفرنسي وهذا ما أغضب الحكومة البريطانية التي هدّته في 20 مارس 1876م بنشر تقرير كيف، فاحتج إسماعيل على ذلك لأنّ هذا التقرير ليس للنشر حسب الاتفاق الذي كان بينهما<sup>(3)</sup>، فاتبعت بريطانيا خطة ماكرا للضغط عليه، بسؤال أحد النواب في البرلمان رئيس الوزراء دزرائيلي عن موعد نشر تقرير كيف فكانت المفاجأة إذ قال بأنه لا يمانع في نشره، لكن إسماعيل باشا يعارض الأمر، فكانت الكارثة أكثر من نشر التقرير نفسه، لأنّ قيمة السندات المصرية انخفضت في الأسواق المالية، لذلك سارع إسماعيل باشا بطلب نشر تقرير كيف في أقرب وقت وحدث ذلك في 4 أبريل 1876م<sup>(4)</sup>.

يمكن القول أنّ بعثة كيف كانت أول خطوة للتدخل الأجنبي في مصر ومهدت لإرسال بعثات أوروبية أخرى مما جعل البلاد مسرحا للمنافسة بين بريطانيا وفرنسا بسبب أزمته المالية، وتتسابق لتقديم الخبراء الماليين بحجة حماية مصالح رعاياها من الدائنين<sup>(5)</sup>.

## ب - صندوق الدين العام ولجنة المراقبة الثنائية:

(1) أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصر والمسألة المصرية (1876 – 1882م)، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2011، ص 35 - 36.

(2) محمد صبري، المرجع السابق، ص 267. وأنظر أيضا: تيودور رتشين، المرجع السابق، ص 20.

(3) F.O. 407 /07, N° 171, the Earl of Derby to Major General Stanton, March 20, 1876.

(4) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 39.

(5) أمين مصطفى عفيفي عبد الله، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، القاهرة، 1951، ص 443.

غضب إسماعيل باشا من الأسلوب التي اتبعتها الحكومة البريطانية فيما يخص طريقة نشرها تقرير كيف، مما جعله يقبل المشروع الفرنسي نتيجة ضغط المالمين الفرنسيين وازدياد الوضع المالي سوءًا، فأصدر مرسومين الأول في 02 ماي 1876م الذي نص على إنشاء صندوق الدين العام وظيفته استلام المبالغ المخصصة للديون من المصالح المحلية، تبعه مرسوم ثاني في 07 ماي تضمن توحيد الديون إلى دين واحد بقيمة 91 مليون جنيه إسترليني بفائدة 07% ويُسدّد في 65 سنة<sup>(1)</sup>.

يتكون صندوق الدين من موظفين مصريين وأجانب الذين يُنتدبون من طرف الدول الدائنة، ثمّ يعينهم إسماعيل باشا لمدة خمس سنوات وتكون القاهرة محل إقامتهم<sup>(2)</sup>، وقبلت فرنسا وإيطاليا والنمسا بتعيين مفوضين لها ماعدا بريطانيا التي رفضت أن يكون لها عضو فيه<sup>(3)</sup>.

يعتبر المؤرخ عبد الرحمن الرافي صندوق الدين العام أنّه أول هيئة رسمية أقيمت لفرض التدخل الأجنبي في شؤون مصر، مهمته تحصيل إيرادات الدولة ودفعها إلى صندوق الدين عوض وزارة المالية إلى جانب ذلك أنّ دعاوي الدائنين على الحكومة المصرية تنظر فيها المحاكم المختلطة<sup>(4)</sup>، فكان ذلك تدخل مباشر في مالية البلاد وتقليص من سلطة الحكومة المصرية، مما ينتج عنه انطلاق بسط نفوذ الدول الأوروبية على البلاد<sup>(5)</sup>.

لم يكتف إسماعيل باشا بهذين المرسومين بل أصدر مرسوما ثالثا في 11 ماي 1876م، يقضي بإنشاء مجلس أعلى للمالية ويتكون من عشرة أعضاء: خمسة أجانب وخمسة مصريين، ورئيس يعينه والي مصر بمنصب أمين عام للمجلس، ويحتوي على ثلاثة أقسام: القسم الأول والثاني لمراقبة الإيرادات والنفقات، أما القسم الثالث فهو مكلف بتحقيق الحسابات<sup>(6)</sup>.

رغم كل الإجراءات التي اتخذها إسماعيل باشا لتحصيل الديون التي على مصر، إلا أنّ الحكومة البريطانية لم تجدها كافية لضمان مصالح دائنيها، فأرسلت إلى فرنسا المستر

(1) عبد الرحمن الرافي، المرجع السابق، ص ص 67 - 68.

(2) Archives Diplomatiques (1876-1877), Tome 3, p 220.

(3) اختارت فرنسا مندوب لها هو المسيودي بلنير De Blignerès والنمسا كريمر Kremer وإيطاليا

المسيو بارافللي Bravelli. للمزيد أنظر: عبد الرحمن الرافي، المرجع السابق، ص 71.

(4) المحاكم المختلطة: هي محاكم أجنبية تأسست في 28 جوان 1875م في عهد الخديو إسماعيل لتكون بديلا عن القضاء القنصلي، أسست للفصل في المنازعات للأجانب وفق القانون الغربي، وكان أغلب القضاة من الأجانب شاركت فيها أغلب الدول المستدينة لمصر. للمزيد أنظر: عبد الرحمن الرافي، المرجع السابق، ص ص 270 - 271.

(5) نفسه، ص 69.

(6) Archives Diplomatiques (1876-1877), Op.cit, pp 227-232.

جوشن Goschen أحد أعضاء البرلمان البريطاني للوصول إلى اتفاق مع حملة السندات الفرنسيين، وتوصل المبعوث البريطاني إلى مشروع يُوفّق بين مصالح الدائنين الفرنسيين والبريطانيين معاً<sup>(1)</sup>، وفي منتصف شهر أكتوبر وصل كل المستر جوشن ممثلاً عن الدائنين الإنجليز وبصحبه المسيو جوبير Joubert ممثلاً عن الدائنين الفرنسيين إلى مصر<sup>(2)</sup>.

لم يجد إسماعيل باشا سبيلاً من معارضة مطالب المبعوثين البريطاني والفرنسي، خاصة بعد الضغط والتهديد الذي تعرض له من طرف القنصل البريطاني اللورد فيفيان والفرنسي دي ميشيل<sup>(3)</sup> فأصدر مرسوماً بتاريخ 18 نوفمبر 1876م أهم ما جاء فيه: إعادة تنظيم الديون وجعل الدين العام 59 مليون بدل 91 مليون جنيه إسترليني بفائدة 7%، ووضعت السكك الحديدية وميناء الإسكندرية في يد لجنة خاصة تتكون من بريطانيين وفرنسيين ومصريين، كما نص على تعيين مراقبين بريطاني لمراقبة الإيرادات العامة للحكومة وآخر فرنسي مهمته مراقبة المصروفات<sup>(4)</sup>.

وتطبيقاً للمرسوم عين المستر رومين Romaine مراقباً بريطانياً على الإيرادات والبارون دي مالاريه De Malaret مراقباً فرنسياً على المصروفات، كما عُيّنَ الماجور افلن بارنج Evelyn Baring - اللورد كرومر - عضواً في صندوق الدين العام، وأوكل إلى الجنرال الإنجليزي ماريوت Marriot رئاسة لجنة السكك الحديدية وميناء الإسكندرية<sup>(5)</sup>.

بموجب مرسوم 18 نوفمبر 1876م، انطلقت مرحلة جديدة من تاريخ مصر تعرف بالرقابة الثنائية حيث أصبح للرقبيين الحق في الإشراف على مالية مصر، وهذا ما يعتبر مظهراً خطيراً من مظاهر التدخل الأجنبي، كما يعبر عن توافق المصالح البريطانية مع الفرنسية ضد مصالح مصر، مما أدى إلى توازن نفوذ كل من بريطانيا وفرنسا، لكن ذلك كان مجرد حل مؤقت ومهدّد بالانهيار في أي وقت، لأنّ الوفاق بين فرنسا وبريطانيا مجرد مصلحة مشتركة والتنافس بينهما بقي مستمراً في الخفاء<sup>(6)</sup>.

كان من أبرز التغييرات التي حدثت بموجب هذا المرسوم على مستوى الإدارة المصرية هو ارتفاع عدد الموظفين الأجانب فيها، وهذا ما أشار إليه اللورد كرومر في تعليقه على الوضع في تلك الفترة قائلاً:

(1) تيودور رتشين، المرجع السابق، ص 28. وأنظر أيضاً: عبد الرحمن الرافي، المرجع السابق، ص 72.

(2) الياس الأيوبي، المرجع السابق، ص 358.

(3) محمد فؤاد شكري، المرجع السابق، ص 146.

(4) Archives Diplomatiques (1876-1877), Op.cit, pp 283-291.

(5) عبد الرحمن الرافي، المرجع السابق، ص ص 76 - 77.

(6) محمد صبري، المرجع السابق، ص 287. وأنظر أيضاً: أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق،

"إنّ الإجراءات المالية كانت ذات أثر طفيف على مستقبل مصر، مقارنة بالتغيرات التي قام بها الخديوي في إدارة البلاد بناءً على نصائح جوشن فنتائجها أكبر"<sup>(1)</sup>.

### ج - لجنة التحقيق العليا 1878م والوزارة الأوروبية:

منذ 1876م أصبحت مصر تحت نظام الحكم الثنائي أو الرقابة الثنائية، لكن الأوضاع في البلاد سارت بشكل سيء بسبب استمرار الأزمة المالية، والفشل في تحصيل الأموال لصالح الدائنين الأجانب وهذا ما جعل الرقيبان الفرنسي والبريطاني وأعضاء صندوق الدين يطالبون من إسماعيل باشا بتأليف لجنة تحقيق أوروبية لفحص الحالة المالية للحكومة المصرية، ويعتبر ذلك اعتداءً على سيادة مصر وتدخل آخر في شؤونها الداخلية<sup>(2)</sup>.

في 27 جانفي 1878م أصدر إسماعيل باشا مرسوما يقضي بتشكيل لجنة تحقيق عليا تحت ضغط وتهديد حكومي فرنسي وبريطانيا، مهمتها التحقيق في أسباب عجز الإيرادات والتعرف على الثغرات القانونية في نظام الضرائب، إلى جانب تحقيق موارد ميزانية سنة 1878م، لكن الدائنين احتجوا وطالبوا بأن يكون للجنة صلاحيات أكثر تشمل المصاريف أيضا، فاستسلم والي مصر لهم نتيجة تدخل دولتي فرنسا وبريطانيا مرة أخرى، فأقرّ مرسوما آخر في 30 مارس 1878م، يسمح للجنة الأوروبية التحقيق في الحالة المالية من إيرادات ومصروفات<sup>(3)</sup>.

تألّفت لجنة التحقيق من المسيو فرديناند دي لسيس رئيسا والمستر ريفرس ولسن ومصطفى رياض باشا وكيه، إلى جانب أعضاء صندوق الدين العام الأربعة، وسكرتير لها ليرون ديول D'Arolles مفتش المالية الفرنسي<sup>(4)</sup> وباشرت اللجنة في إجراء تحقيق دقيق حول مالية مصر، واستجواب الموظفين المصريين فظهرت كهيئة لها سلطات واسعة في البلاد<sup>(5)</sup>، ثمّ وضعت الذي تقريرها شرحت فيه الحالة المالية في مصر، واقترحت حولا للوضع من خلال تنازل إسماعيل باشا عن أملاكه لسد عجز ميزانية الحكومة وتخصيص راتب سنوي له، إلى جانب تقييد سلطة والي مصر بتأليف وزارة تكون

(1) اللورد كرومر، مصر الحديثة، ترصيري محمد حسن، مج 1، المركز القومي للترجمة، ط1، القاهرة، 2014، ص ص 70 - 71.

(2) عبد الرحمن الرفاعي، المرجع السابق، ص 78.

(3) أحمد أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، مطبعة المصري، الإسكندرية، 1967، ص ص 375 - 376.

(4) لم يكن لفرديناند دي لسيس دور في اللجنة، حيث غادر مصر في 07 ماي من نفس السنة، وكان السير ريفرس ولسن الرئيس الفعلي للجنة التحقيق. للمزيد أنظر: اللورد كرومر، المصدر السابق، ص 107.

(5) الياس الأيوبي، المرجع السابق، ص 437.



مسؤولة عن الحكم ووافق إسماعيل على ذلك وأصدر مرسوما في 28 أوت 1878م يقضي بتشكيل وزارة برئاسة نوبار باشا وتمّ تعيين وزيرين أجنيين واحد بريطاني ريفرس ولسن وزيرا للمالية، والآخر فرنسي دي بلينيير وزيرا للأشغال العمومية مع وقف نظام الرقابة الثنائية<sup>(1)</sup>.

وهذا تقاسمت بريطانيا وفرنسا نفوذهما في مصر، واحتجت كل من إيطاليا والنمسا على الأمر وطالبت الأولى بوزارة العدل أما الثانية بوزارة المعارف، وإرضاء لهما تمّ تعيين ايطالي مراقبا عاما للحسابات، ونمساوي مساعدا لوزير المالية، فأصبحت أمور الحكم في مصر بقبضة الدول الأوربية<sup>(2)</sup>.

#### 4 - ازدياد النفوذ الأجنبي وخلع إسماعيل باشا عام 1879م:

كان تكوين الوزارة الأوربية برئاسة نوبار باشا ضربة قوية إلى نظام الحكم المطلق في مصر بعد أن قوضت سلطة والي مصر، حيث عمل نوبار باشا وريفرس ولسن على سلب إسماعيل باشا كل سلطة وجعله مجرد حاكم اسمي، فلم يعد يستشار إلا نادرا واقتصرت مهمته على توقيع المراسيم فقط، مما أدى إلى توتر العلاقات بينهم<sup>(3)</sup>.

لم يكن نوبار باشا محبوبا بين جميع فئات الشعب المصري، لأنهم يرونه صنيعا بريطانية سمح بتدخل الأجانب فهو أرمني مسيحي فقط<sup>(4)</sup>، إلى جانب ذلك انتشرت ظاهرة توظيف الموظفين الأوربيين بمبالغ ضخمة في مقابل ذلك تم تسريح الكثير من الموظفين المصريين<sup>(5)</sup>.

بعد مرور أربعة أشهر من تشكيل وزارة نوبار باشا، لم تتحسن أحوال البلاد فمع حلول عام 1879م كانت خزانة الدولة فارغة، فقد تميّزت سياسة الحكومة الجديدة تجاه الأهالي تميزت بالتعسف والظلم، حيث أثقلت كاهل الفلاح المصري بالضرائب وبالنسبة للموظفين والجيش لم يقبضوا مرتباتهم منذ شهور<sup>(6)</sup>.

كان سقوط وزارة نوبار باشا بسبب مظاهرة الضباط المصريين في 18 فيفري 1879م، بعد أن أصدرت أمرا بتسريح 2500 ضابطا من الجيش المصري، فاحتجوا على هذا القرار أمام مقر رئاسة

(1) أحمد أحمد الحتة، المرجع السابق، ص 376 - 377.

(2) تيودور رتشين، المرجع السابق، ص 68.

(3) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 70 - 71.

(4) اللورد كرومر، المصدر السابق، ص 137.

(5) الياس الأيوبي، المرجع السابق، ص 458 - 459.

(6) J. Carlille Mc Coan, **Egypt under Ismail**, Chapman and Hall, London, 1889, pp 244 - 245.

مجلس الوزراء، والتقى المتظاهرون مع موكب وزير المالية ريفرس ولسن ونوبار باشا الذي تمّ مهاجمتهما واحتجاجهما في مقر وزارة المالية فتدخل إسماعيل باشا لتهدئة الوضع وتفارقة المتظاهرين<sup>(1)</sup>.

أراد إسماعيل باشا اغتنام الفرصة لاستعادة سلطته، لكن عارضته كل من فرنسا وبريطانيا وبعد المفاوضات بينهم، تقرر في 10 مارس 1879م إسناد رئاسة الوزارة إلى ابنه توفيق باشا<sup>2</sup>، وفي 22 من نفس الشهر تشكلت الوزارة الأوروبية الثانية، بشرط عدم حضور إسماعيل باشا جلسات مجلس الوزارة وأن يكون للوزيرين الأوروبيين حق الاعتراض على الأمور التي يرونها تتماشى مع مصالح الدائنين<sup>(3)</sup>.

لم تستمر وزارة توفيق باشا طويلا إذ سرعان ما استقالت في 07 أبريل 1879م، بعد موافقة إسماعيل باشا على اللائحة الوطنية التي وضعها أعضاء من مجلس شورى النواب الذين يمثلون تيار الأحرار<sup>(4)</sup>، تضمنت تأسيس وزارة مصرية وطنية، وتقرير مبدأ مسؤولية الوزارة أمام مجلس شورى النواب كما احتوت على مشروع لتسوية الديون دون الحاجة إلى إعلان إفلاس البلاد والذي كانت ترمي إليه الوزارة الأوروبية، إلى جانب عودة نظام الرقابة الثنائية لضمان لمصالح الدائنين<sup>(5)</sup>.

كان لتأليف وزارة وطنية وعزل الوزيرين الأوروبيين معنى واحد وهو إيقاف التدخل الأجنبي وإبعاد النفوذ السياسي الفرنسي البريطاني على مصر، مما جعل حكومي فرنسا وبريطانيا تحتج،

(1) محمد فؤاد شكري، المرجع السابق، ص ص 151 - 152.

(2) محمد توفيق باشا (1852 - 1892م): هو الابن الأكبر لإسماعيل باشا، ولد بالقاهرة وتربى فيها ولم يدرس خارج مصر، تولى حكم مصر من 1879 إلى 1892م بعد أن عيّنه السلطان العثماني خلفا لأبيه، في عهده قامت الثورة بقيادة أحمد عرابي، ونتج عنها احتلال بريطانيا لمصر سنة 1882م. للمزيد أنظر: آرثر جولد شميث، المرجع السابق، ص ص 149 - 150.

(3) أعلن إسماعيل باشا أنه غير مسؤول على الأمن، إذا لم تستقيل حكومة نوبار باشا وتمت إجابة طلبه واعتبر المؤرخون ذلك انتقاما منه. للمزيد أنظر: اللورد كرومر، المصدر السابق، ص ص 140 - 141.

(4) شهدت مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ميلادي، يقظة فكرية مما أدى إلى ظهور الوعي الوطني خاصة مع زيارة المصلح جمال الدين الأفغاني لمصر. للمزيد أنظر: أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص ص 82 - 83.

(5) عبد الرحمن الرافي، المرجع السابق، ص ص 200 - 204.

وتطالب بإعادة الوزيرين إلى منصبهما لكن دون جدوى<sup>(1)</sup>، حيث أبلغهما إسماعيل باشا في 04 ماي 1879م برفض الرأي العام المصري السماح بوجود أجانب في الوزارة<sup>(2)</sup>.

ما زاد الأمور تعقيدا هو تقديم ألمانيا احتجاجا إلى إسماعيل باشا على الإجراءات التي أقدم عليها فيما يخص تسوية الديون في 18 ماي 1879م، ويعني ذلك التدخل في شؤون مصر الداخلية وفشل الوفاق الفرنسي البريطاني، مما أشعر الدولتان بالحرج وضرورة التصرف بسرعة لاحتواء المسألة المصرية وقطع الطريق أمام تدخل دول أوروبا في البلاد خاصة ألمانيا، وهذا ما جعلهما يطلبان رسميا من إسماعيل باشا التخلي عن الحكم لابنه توفيق في 18 جوان 1879م<sup>(3)</sup>.

ماطل إسماعيل باشا في الرد على طلب كل من فرنسا وبريطانيا، معتقدا أن الدول الأوروبية ستختلف في الأمر وأن الدولة العثمانية سترفض اقتراحهما بالعزل، لكن الباب العالي وجدها فرصة لعودة مصر تحت سلطته، فقرر خلع إسماعيل باشا بسرعة لكي تظهر الدولة العثمانية أنها صاحبة القرار وأرسلت فرمان بتاريخ 26 جوان 1879م نص على تولية محمد توفيق باشا حكم مصر وعزل أبيه إسماعيل باشا<sup>(4)</sup>.

جاء قرار خلع إسماعيل باشا من طرف الدولة العثمانية تلبية لمطلب فرنسا وبريطانيا وتحقيقا لأهدافهما رغما عنها فلم يكن لديها خيار آخر، ففتَح باب التدخل الأجنبي على مصراعيه، حتى فرنسا التي كان لها دور بارز في المسألة لم تحقق مصالحها في مصر، بل مهدت الطريق لانفراد بريطانيا بالتدخل في شؤون مصر واحتلالها في عهد الخديوي توفيق سنة 1882م<sup>(5)</sup>.

## الخاتمة:

كانت قناة السويس عاملا أساسيا لازدياد التنافس البريطاني الفرنسي على مصر، وذلك بازدياد أهميتها الإستراتيجية حيث أصبحت تمتلك أهم طريق بحري تجاري يربط أوروبا بالشرق، هذا ما جعل

(1) محمد فؤاد شكري، المرجع السابق، ص 153.

(2) Documents Diplomatiques "Affaire d'Égypte": Son Altesse Le Khédive à l'Agent et Consul générale en Égypte, 04/05 / 1879, pp 292-293.

- F.O. 407 /12, N° 451, His Highness the Khedive to Mr. Vivian, 4 Mai 1879.

(3) الياس الأيوبي، المرجع السابق، ص 250 - 251. وأنظر أيضا: أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 98.

(4) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 105.

(5) عبد الرحمن الراجعي، المرجع السابق، ص 251.

الحكومة البريطانية تغير سياستها وتعمل أن يكون لها نفوذ أكبر في مصر، حتى لا تقع في يد أي دولة أوروبية وخاصة فرنسا، وللمحافظة على مصالحها في مستعمرتها في الهند. وساعد بريطانيا على تحقيق أهدافها في مصر عاملين أساسيين هما: تراجع المكانة الدولية لفرنسا بعد حربها مع ألمانيا سنة 1870م، إلى جانب ذلك الأزمة المالية التي كانت تعيشها مصر بسبب ارتفاع الديون، والتي اغتنمتها الحكومة البريطانية فاشترت أسهم مصر في شركة قناة السويس والتي جعلها تتساوى مع فرنسا في نفوذها بالقناة، وكانت الطريق لبداية التدخل البريطاني في شؤون مصر بحجة حماية مصالحها في المنطقة.

خلال الفترة ما بين (1869 - 1879م) تحولت مصر إلى ميدان للتنافس بين فرنسا وبريطانيا، والتدخل في شؤونها الداخلية بدعوى حماية مصالح الدائنين، حيث شهدت عدة بعثات من طرف الدولتين لفرض سيطرتهم على مالية البلاد، والتي ترتب عنها فرض الرقابة الثنائية سنة 1876م، ثم تطورت إلى التدخل السياسي بتعيين وزيرين - فرنسي وبريطاني - في الوزارة المصرية، مما جعل مصر تفقد استقلالها شيئاً فشيئاً.

أثر الصراع بين فرنسا وبريطانيا سلباً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر، حيث تفاقمت الأزمة المالية والنهب المنظم لثروات البلاد من طرف الأجانب، لذلك ظهر تيار وطني يضم العلماء والمثقفين يطالب بوقف التدخل الأجنبي، فاغتنم إسماعيل باشا الأوضاع ليستعيد سلطته على البلاد بعد أن تمّ تقليصها من طرف الوزارة الأوروبية، لكن وقوفه ضد مصالح فرنسا وبريطانيا دفع ثمنه غالباً بقرار عزله عن حكم مصر سنة 1879م.

بعزل إسماعيل باشا يكون بلغ النفوذ الأجنبي قد بلغ ذروته، حيث أنّ خلفاءه من بعده حفظوا هذا الدرس القاسي وأصبحوا أداة مطيعة في يد كل من فرنسا وبريطانيا، ظاهرياً يبدو وأنّ هاتين القوتين اشتركتا ونسقتا مع بعضهما للإنفراد بالنفوذ بمصر خلال الفترة ما بين 1869 و1879م، لكن في حقيقة الأمر أنه اتفاق ظاهري فقط لأن الظروف الدولية أملت عليهما ذلك، والسبب الحقيقي يرجع أنّ كل دولة لا تريد للأخرى أن تنفرد بالسيطرة على مصر، لكن بريطانيا لما وجدت الفرصة احتلت مصر دون الاشتراك مع فرنسا سنة 1882م.

## قائمة المراجع والمصادر:

### أ - العربية:

- (1) الأيوبي الياس، تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل (1863 - 1879م)، مج 2، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1923.
- (2) البدري محمد عبد الستار، المواجهة المصرية الأوروبية في عهد محمد علي، دار الشروق، ط1، القاهرة، 2001.

- (3) الجبرتي عبد الرحمن بن حسن ، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، ج4، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1998.
- (4) جلال السيد حسين، الصراع الدولي حول استغلال قناة السويس (1869 – 1882م)، الهيئة المصرية للكتاب، ط1، الإسكندرية، 1979.
- (5) الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، الموسوعة العربية الميسرة، مج 7، المركزية المصرية، ط3، بيروت، 2009.
- (6) الحنة أحمد أحمد، تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، مطبعة المصري، الإسكندرية، 1967.
- (7) حرب محمد طلعت، قناة السويس، مطبعة الجريدة، (د، م)، 1910.
- (8) حسن ابراهيم صقر، "المستقبل الاقتصادي لقناة السويس"، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلد 19، عدد خاص، ماي 1957.
- (9) الحفناوي مصطفى، قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة، ج1، مطبعة مصر، (د، م)، 1952.
- (10) الرافي عبد الرحمن ، تاريخ الحركة القومية، ج2، مطبعة السعادة، مصر، 1958.
- (11) الرافي عبد الرحمن ، عصر إسماعيل، ج1، دار المعارف، ط4، (د، م)، 1987.
- (12) رتشين تيودور ، تاريخ المسألة المصرية (1875 - 1910م)، تر العبادي عبد الحميد و بدران محمد ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، ط2، القاهرة، 1936.
- (13) رفاعي عبد العزيز، انتصار مصر في رشيد، دار القلم، القاهرة، 1962.
- (14) رفعت محمد، تاريخ مصر السياسي في الأزمنة الحديثة، ج1، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1934.
- (15) سيد أحمد نبيل عبد الحميد وآخرون، مصر للمصريين "مائة عام على الثورة العربية"، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، (د، م)، 1981.
- (16) الشرقاوي محمود ، "مائة سنة على قناة السويس"، المجلة، العدد 28، 01 أبريل 1959، القاهرة.
- (17) شكري محمد فؤاد، مصر والسودان، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2011.
- (18) شميث آرثر جولد، قاموس تراجم مصر الحديثة، تريبكر عبد الوهاب، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، القاهرة، 2003.
- (19) الشناوي عبد العزيز محمد، قناة السويس والتيارات السياسية التي أحاطت بإنشائها، ج1، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1971.
- (20) صبري محمد، الإمبراطورية المصرية في عهد إسماعيل والتدخل الأنجلو فرنسي (1863 - 1879م)، تر عطية ناجي رمضان، ج 1 ، المركز القومي للترجمة، ط1، القاهرة، 2010.

- (21) صفوت محمد مصطفى، انجلترا وقناة السويس (1854 - 1956م)، المكتبة التجارية الكبرى، (د، م)، (د، ت).
- (22) الصياد سامي صالح محمد، الصراع البريطاني - الفرنسي على مشروع قناة السويس 1854 - 1869م، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم تاريخ، جامعة بغداد(العراق)، 2006.
- (23) عبد الله أمين مصطفى عفيفي ، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، القاهرة، 1951.
- (24) عمر عمر عبد العزيز ، " الطريق البري ومشروع الخط الحديدي في عهد محمد علي"، مصر الحديثة، دار الكتب والوثائق القومية، المجلد 3، العدد 3، 2004.
- (25) عمرو عبد الرؤوف أحمد، قناة السويس في العلاقات الدولية(1869 - 1883م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب (د، م)، 1978.
- (26) فريد محمد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، دار النفائس، ط1، بيروت، 1981.
- (27) قطاوي جورج وقطاوي رنيه، محمد علي وأوروبا، ترألفريد بلوز، دار المعارف، مصر، 1952.
- (28) كرومر اللورد، مصر الحديثة، ترصبري محمد حسن، مج 1، المركز القومي للترجمة، ط1، القاهرة، 2014.
- (29) الكيالي عبد الوهاب وآخرون ، موسوعة السياسة، ج 1 و ج 2 و ج 6، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، (د، ت).
- (30) متولي محمود ، " الدين المصري العام، دراسة في التاريخ الاقتصادي (1854 - 1943)"، المؤرخ العربي، الأمانة العامة لإتحاد المؤرخين العرب (بغداد)، العدد 43، السنة 16، 1990.
- (31) مصطفى أحمد عبد الرحيم، مصر والمسألة المصرية(1876 - 1882م)، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2011.

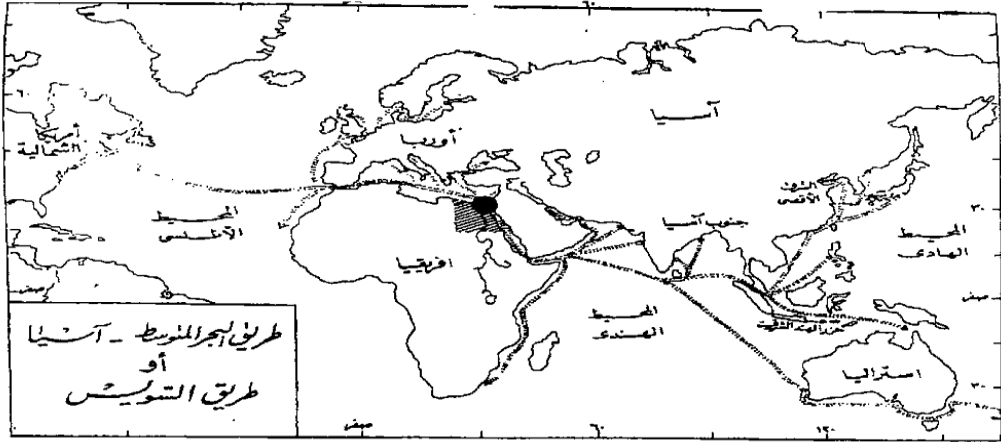
## ب - الأجنبية:

- (1) Archives Diplomatiques: Recueil de Diplomatie et d'Histoire, T3, 16<sup>e</sup> Année, Aout – Septembre 1876-1877, Librairie Diplomatique d'Amyot Éditeur, Paris.
- (2) De Lesseps Ferdinand, Lettres, Journal et Documents, T2, Librairie Académique Didier et C<sup>ie</sup> Libraires-éditeurs, Paris.
- (3) De Mazade CH, " Chronique de La Quinzaine", **Revue des deux Mondes**, Tome Douzième, Année Troisième, 1875.
- (4) Documents Diplomatiques "Affaire du canal de suez", novembre 1875: Gavard à Duc Decazes, 20/11 / 1875.

- (5) Documents Diplomatiques "Affaire d'Égypte": Son Altesse Le Khédivé à l'Agent et Consul générale en Égypte, 04/05 / 1879.
- (6) F.O.407/7, M R Cave's Special Mission to Egypt 1875-1876, N°10, The Earl of derby to Mr. Cave, December 6<sup>th</sup> 1875.
- (7) F.O. 407 /07, N° 171, Earl of Derby to Major General Stanton, March 20, 1876.
- (8) F.O. 407 /12, N° 451, His Highness the Khedive to Mr. Vivian, 4 Mai 1879.
- (9) F.O 423/5, N° 69, Major General Stanton to Earl of Derby, November 27, 1875.
- (10) Hallberg Charles W, **the Suez Canal Its History and Diplomatic Importance**, Columbia University Press, London, 1931.
- (11) Landes David S, **Bankers and Pashas**, Heinemann, London, 1958.
- (12) Lesage Charles, **L'Achat des Actions de Suez**, Librairie Plon, Paris, 1906.
- (13) Mc Coan J. Carlille, **Egypt under Ismail**, Chapman and Hall, London, 1889.

الملاحق:

الملحق 1: قناة السويس أهم طريق تجاري



- إبراهيم صقر حسن، "المستقبل الاقتصادي لقناة السويس"، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلد 19، عدد خاص، ماي 1957، ص 212.

الملحق الثاني: عقد صفقة شراء بريطانيا لأسهم قناة السويس

Agreement entered into this 25th day of November, in the year 1875, between Major-General Edward Stanton, C.B., Her Britannic Majesty's Agent and Consul-General, acting on behalf of Her Britannic Majesty's Government, on the one part, and his Excellency Ismail Sadek Pasha, Egyptian Minister of Finance, acting on behalf of His Highness the Khedive of Egypt, on the other part.

HIS Highness the Khedive agrees to sell to Her Britannic Majesty's Government the whole of his shares in the Suez Canal Company, being to the number of 176,662 for the sum of 4,000,000*l.* sterling, and Her Britannic Majesty's Government agrees to purchase the said 176,662 shares, for the said sum of 4,000,000*l.* sterling, and to recommend the Parliament to sanction the contract.

Her Britannic Majesty's Government undertakes that, on the 1st of December next, on the deposit of the shares in the hands of Her Majesty's Agent and Consul-General in Egypt, the sum of 1,000,000*l.* sterling shall be held at the disposal of the Egyptian Government in the hands of Messrs. N. Rothschild and Sons, of London, and that the remaining 3,000,000*l.* sterling shall be provided in the months of December and January next, as may be arranged between the Egyptian Government and Messrs. Rothschild and Sons.

The Egyptian Government undertakes to pay to Her Britannic Majesty's Government interest at the rate of 5 per cent. per annum on the above-named 4,000,000*l.* sterling, in equal half-yearly payments of 100,000*l.* each, payable in London on the 1st of June and the 1st of December in each year, until such time as the coupons of the said Canal shares shall be liberated from the engagement now existing with the Suez Canal Company, and the Egyptian Government further engages that the said

amount due for interest on the said sum of 4,000,000*l.* sterling shall be charged on the revenues of Egypt.\*

In witness whereof we have this day attached our signatures and official seals.  
(Signed) EDWD. STANTON. (L.S.)  
(Sealed) ISMAIL SADEK.

Vu pour la légalisation du cachet ci-dessus de son Excellence Ismail Sadek Pasha,  
Ministre des Finances de Son Altesse le Khedive.  
(Signé) NUBAR. (L.S.)  
Le Ministre des Affaires Etrangères et du Commerce.

- F.O 423/5, N° 69, Major General Stanton to Earl of Derby, November 27, 1875.